

باصح

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانه ما اعظم شأنه لا يحده ولا يتصور ولا ينج ولا يتغير

تعالى عن الجنس والجمادات جعل الكتاب والجراسات

الايمان به نعم التصديق ولا اعتصام به حمد التوفيق

والصلوات

نك من وجهين الاول ان قولنا كل لا اجتماع النقيضين

لا شريك البارصادق مع ان عكسه كل شريك الباطل

اجتماع النقيضين كاذب ولك ان يلزم صدق حقيقة

فافهم ومن جهنا امكن لك التزام تضاد المستغاث

كلما فكان الامتناع عدم واحد كما ان الوجوب وجوب

واحد ویتاکد بتوید فی استلزام الخ مطلقاً و التام

و التمهید متدیه کلما لم یستلزم وجوده دفع عدم

واقعی کان موجوداً و ایما والا یستلزم وجوده دفع ذلک

العدم فتقوا قولنا کلما وجد الحادث یستلزم وجوده دفع

عدم فی الواقع حق و هو متعکس بنه العکس فی المقدمه

وعلمه منع المنافاة بين الموجبين للزوميتين وان كان تأليها

نقيضين وهذه شبهة الاستلزام ولها تقديرات

منه الا فدام الموصول التصديق حجة ودليل ليس له

بد من مناسبة باسما او استلزام ويحصر في ثلثة

والعمدة القياس وهو قول هو لف من قضايائهم

عنه انه اذا قول اخر واخرجوا باللزوم الذي ما يكون لمقدمه

اجنبية اما غير لازمة كما في القياس المساواة او هو المركب من قضيتين

متعلق بمحمول الا وهو موضوع الاخرى نحو مساو له

وب مساو لـ ب يلزم منه بواسطة كل مساو لمساو لـ ب

ب مساو لـ ج حيث سبق تلك المقدمة كاللزوم والتوقف

بهم

وغير لفظية واذا كان الانسان مدني المطيع كثير ^{فقاد} الا

الى التعليم والتعلم وكانت اللفظية الوضعية اعمها

واسهلها فلما الاعتبار ومن ههنا تبين ان

الافاظ موضوعه للمعاني من حيث هي

دون الصور الدينية او الحادسية كما قيل فدلالة

اللفظ على ما وضع له من تلك الحيثية مطابقة وعلى

بنزيرة تضمن وهو لازم لها في المركبات وعلى الخارج

الزمام ولا بد فيه من علاقة مصححة عقلية او عرقية قبل

الالتزام بمجوره في العلوم لانه عقلي ونقض بالتضمن

وليزعمها المطابقة ولا عكس واما التضمنية والالتزامية

فما لازم

فلا نزوم فيها وكونه ليس غيره ليس مما سبق للذين

اليه وانما الالف سرد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لانه

ان دل حسره على خبر معناه فتركب ويسمى ^{لفا} فولا وهو

والانفرد وهو النكان مراده لتعرف الغير فقط نادراً

والحق ان الكلمات الوجودية منها فان كان مثلاً معناه

کون امشی شیاً لم یندکر بعد و تسمیها کلمات لغز و

و دلالت علی الرضای و الاغان و لب بیت علی زمان حکمت

و لیس کل فعل عند العرب کلمة عند المنطقیین فان نحو

امشی فعل و لیس تکلمة لاحتمال الصدق و الکذب

بخلاف امشی و لا فوهم من خواصه الحكم علیه

وتو لثم من حرف جر و ضرب فعل ماضى لا يرد فانه

حكم على نفس الصوت لا على معناه والمختص به هو هذا

والاول كجرى في المبهلات اليهم وايضا ان الحد معناه

رفع تستخصه بنرى ويدخل فيه المضمرات واسماء الاسماء^{رات}

فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص^{علما}

هو التحقيق وبدونه متواط ان تساوت افراد في الصفة

والا فممكن وحصر والتفاوت في الاوليه والاولوية و^{الشيء}

والزيادة ولا تنك في الماهيات ولا في الفوارض

بل في الصفات الافراد لها فلا تنك في الجسم

ولا في السواد بل اسود ومعنى كون احد الفردين^{اشد}

انه بحيث يشرع منه العقل بمعبودية الوهم امثال الاضعف

ويكلم اليه حتى ان الاوهام العامه بذهاب

متالف منها فافهم وان كثر فان وضع لكل ابتداء

مفترك والحق انه واقع مستحيل بين الصدين لكن

لا عموم فيه حقيقة والمر كل من والافان

في الثاني منقول شيرمي هو عوفي جامع في جامع

سورة الاعلام كلها منقولات خلافا للجمهور والافقيته

ومجاز ولاد من علاقته كانت تشبها فاستاودة والافقيته

مزيل وحصوه في اربعة عشر من الاعمال الشيرة

ملاع الجزيمات نعم يجب معام انواعها علامته الحقة

البناء والقرار عن القرينة وعلامته المجاز لا طلاقا على التحليل

والمجاز استعمال اللفظ في بعض المسمي كالناية على الحمار النقل

اولى من المشتراك والمجاز اولى من النقل المجاز بالذات

انما هو في الاسم واما الفعل وسائر المشتقات والاداة

فانما يوجد فيها بالبيعية وكثرة اللفظ مع اتحاد المعنى

مراد منه وذلك واقع لتكثير الوسائل والنوع في محال

البدائع ولا يجب فيه قيام كل مقام الأحسن والأكمل

من لغة فان صح الفهم من الفوارض على

ولاد على سبيل بين المفرد والمركب مرادف

الاختلفت فيه والمركب ان صح السكوت عليه فقام

غير وقصية ان قصد به الحكاية عن الواقع ومن ثمه تو

بالصدق والكذب بالفروقة فقول القائل كلامي هذا كاذب

ليس مخرب لان الحكايت عن نفسه غير معقول و

ابد بجميع اسبنايه ما خود في جانب الموضوع فانه

ملحوظ محلا في المحكي عنها ومن حيث تعلق الاتباع

لہا ملحوظ تفصیلاً فی الحکایتہ فدا نخلہ الا سکنہ جمع

تقاویہ و نظیر ذلک قوانین کامل و بیغیرہ و جملہ

کل حمد و الحکایت غیر محکم عنہا قائل طائفة خیر را ضم و الا

فائز، منہام رونی و مہنی و ترمی و استقام و غیرہ

وَأَنْ لَّمْ يَصْغُ فَمَا قَصَّ مِنْهُ تَقْدِيرِي وَأَمْتَرُاجِي وَخَسِيرِي

۱۳۳۳

المفهوم ان يجوز العقل كثيرا من حيث تقصيره فكل من

كالكليات العرضية او لا كالواجب وانمكن ولا يجوز

فمحسوس الطفل في سبب الولادة وشيخ ضعيف البصر ^{الصورة}

الخيالية من النبضة المعينة كما حسنها لان

منها لا يجوز العقل كثيرا على سبيل الاجتماع وهو ^{المراد}

وبهذا شك مشهور وهو ان الصورة الخارجيه لنفد الصورة

الحاصلة منه في اذنان طائفة تصوروه كلها متصا^{دقة}

فان التحقيق ان موصول الاشياء بانفسها في الذ^{هن}

لا بابشايها وامثالها فذلك الصورة تنكسر^{من}

هنا يتبين كون الحبس في الحقيقى محمولا و هو الحق

ولا يحان بان الماد صدقها على كثيرين هو ^{مطل}

لما ومنتزع منها واللازم ان لا ^{الا} ظلام تعدوا

انها ^{مطل} متعدو والمطل هو الثالان المتصادق

يصح الانتزاع والهيئة المع فان الاتحاد من الطرفين

بل الجواب ان المراد تكثر المفهوم بحسب الخارج

فالصور الحاصلة من زريد باعتبار الانضمام ان

يتكرر في الخارج بل كلها هوية زريد واما الكليات ^{فهي} الفرضية

والمعقولات الثانية فليقدم ^{ينقسم} اثباتها على الهندية لانه

العقل مجرد تصور با عن تجويز تكرارها في الخارج مستحيل

ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة كلياً

بذا الكلية والجزئية صفة المعلوم وقبل صفة العلم الخ

لا يكون كما سبأ ولا مكسبا وقد يقال لكل مندرج تحت

كل واحد محض مالا صا كالا والبالحيثي والكليات ان تصارقا

فكليات والافتقار فان كان كسب فمساكين وان

كان حسبا فاما من الجانبين فاعلم وانحص مروجه

او من جانب واحد فقط فاعلم و اخضر مطلقا و اعلم

ان نقيض كل شئ دفعة نقيض المتساويين متساويان

والاقتفاء قافي الصدق فليس لزم صدق واحد المتساويين

بدون الآخر هذا خلف و بهنا شك قوي و هو ان

نقيض التضاد قد رفعه لا صدق التفريق و بما يكون

بعضه

تقيض المتساوين مما لا ضرورة في نفس الامر كتقايض

المفومات الشائعة فيصدق الاول دون الثاني وما ^{تقتل}

ان صدق السلب على شئ لا يقتضي وجوده وحين رفع

التضاد يستلزم التفارق فبعد سيمنا تمام اذا كانت

تلك المفومات كالاشئ والممكن اما اذا كان سلبه

كلا شريك الباري ولا اجتماع النقيضين فلا مسامح ذلك

فيه فلا جواب الاختصاص الدعوى بغير تقاض تلك المفهوما

هذا ونقيض الاسم والاختصاص مطلقا ما العكس فان

العموم
انتفاء العام ملزوم لانتفاء الخاص ولا عكس تحقيقا لمعنى

ونيك بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع

ان بين تقيضا هاتين وايضا الممكن العام اعم من

الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص كل لا

خاص ما واجب او مستغ وكل بما يمكن عام والجواب

ما من التخصيص بين تقيضي الاسم والخاص من وجه

تباين جزئى كالتباينين وهو التفارق في الجملة

لان بين العينين تفارقا فحيث يصعد وقتها عين واحد هما يصعد

لغرض الاحسار وهو قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كل

والاحيوان والانسان واللائطون وقد يتحقق في ضمن

العموم من وجه كالاصغر والانسان والمجبر والحيوان

وهنا سؤال وجواب على طبق ما مر ثم الكلي اما عين حقيقة

الاستاذ او داخل فيها تمام مشترك بينها وبين نوع

اخر او لا يقال لها ذاتيات وانما يطلق الذاتى بمعنى ^{خل}الذاتى

او خارج محض تحققة او لا يقال لها عرضيات المجهور

على ان العرض عين العرضى وغيب المحل بقيقه ^{بعض}فان

الافاضل طلبة العرض بالشرط ثم عرض وشرط ^{شئ}

المحل وبشرط لا شيء العنصر المقابل للجوهر ولا يصح النسب

ازليع والماء زراع ومن تمتة قال المشوق لا بدل على نفسه

ولا على الموضوع لا عام ولا خاصا بل معناه هو الذي رأى

وحده وهذا هو الحق وبوبده ما قال ابن سينا وجود الله

في انفسها هو وجودها المحال لها ناكليا خمس الاول

وهو على مقلول علماء كسيرين مختلفين في الحقائق في جوابه

هو فائز ان شاء الله من اجابة جميع الاسئلة

فقرين والاسيد وبنو نوح في لاول ان

سؤال عن تمام الماهية المختصة ان اقصر فيه على امر

فيجاب بالنوع او الحد النام وعن تمام الماهية المشتركة

ان جميع بين امور فيجاب بالنوع ان كانت متفقة ^{لحقيقة}

بالحبس ان كانت مختلفا ومن هنا تفرح عدم امكان

جنسين في مرتبة واحدة لامية واحدة وجود الجنس هو

الحبس الثاني

وجود النوع ذبنا وخاربا فهو محمول عليه فيها ومنشأ ^{بلك}

ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع وان كانت ^{قليلة}

الان

البارزات فان اللون مثلا اذا اخطونا بالبارزات تقنع

بفصل شئ تقربا بالفعل بل مطلب في معنى اللون

زيادة في تقرب بالفعل واما طبيعة النوع فليس ^{الطلب}

الجنس

فيما تحصل معناه بل تحصل الاشياء ما الفرق بين

الجنس والمادة فانه بقم الجسم شيئا انه جنس للناس فهو

محمول عليه وانه مادة له فهو مسجل الحمل عليه فيقول

الحمل لما خوذ بشرط هذه الزيادة مادة والمأخوذ بشرط

الزيادة نوع والمأخوذ لا بشرط شيء بل كيف كان و

لومع الف معنى مقوم داخل في جملة محصل

معناه جنس فهو محمول بعد لا يدرى انه على اى صورة

ومحمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت

أو الفاعل لها عام فاعلها كلب وما ذاك بسبب تكرار

المركب تحصل معنى الجبس بعد دقيقتين وفي البسط تنقيح^د

شعره ومشكك فان ابيهم المتعين ولعين المنهم^{عظيم} امرهم

ونها هو الفرق بين الفصل والصورة ومن^{سمعه} هنا

يقولون ان الجنس مأخوذ من المادة والفضل مأخوذ

من الصورة قالوا ان الكلي جنس للخمسة فهو عام وخص

الرباع

من الجنس معاً وحده ان كلية الجنس باعتبار الذات

وجنسية الكلي باعتبار العرض واعتبار الذات العرض

١٢٠ غير اعتبار وتفاوت اعتبار يتفاوت الاحكام منها

بين

ببین جواب ما قبل ان اکل من نفسہ فهو غیرہ

و من الشی من نفسہ مع نعم ہزم کون حقیقہ اش

غیاہ و خارجا عنہ لکن لما کان باعست بارین فلا

مذور و من ثمہ قبل لولا الا عسب رات بطلت الحکمہ

الصحیح الخامس

قبل ان کا

كثيرين والا كيف يكون معوما للجزئيات الموجودة وحده

ان كل موجود معروض الشخص مسلم وذلك ب دليل التقسيم

والاشتراك ودخول الشخص في كل موجود ممنوع النائي

النوع وهو المقول على المتفقة الحقيقة في جواب ما هو كل

حقيقة ما ليس الى حصصها نوع وقد يقال المهي المقول عليها و

غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا والا ^{الحققة} اول

والثاني الاخصائي وبينهما عموم وخصوص من وجه وقيل

مطلقا وهو كما نجس اما مفردا ومرتبا اخص الكل السافل

واعم الكل العالي واخص الاعم المتوسط والا ان الجنسية باب

العموم والنوعية باعتبار المحفوف ^{السافل} يسمى النوع

نوع الانواع والجنس العاوی جنس الاجناس من الثالث لفضل

وهو المقول فی جواب ای شے ہو فی جوہر و مالا جنس له

کالوجود لا فضل بان منیر عن مشارک الجنس القریب فقر:

او البعید فبعیدہ نسبتہ الی لنوع بالتقویم فیم فی مسمی مقوماً کل مقوم

للعالی مقوم للک فل ولا عکس و الی الجنس بالتقسیم فمسمی مقوماً

عمل مقسم لسا فاق مقسم لا معالي ولا عكس قال الحكماء الحسن بن عمرو

مبهم لا يتصل الا بالفضل فهو عدة فلا يكون فضل الحسن بن حنانيا

لا فضل فلا يكون ^{بشيء} وان فصلا ان قريبان ^{بقوم} ولا

الا نوعا واحدا ولا يفاون الا ب^ت واحد افضل الجوهر

خلاف لا لا شرافية وبيها شك من وجهين الاول

ماوردی فی الشفاء و هو ان کل فصل من المتعافا ماعلم

المجموعات او تحتہ والا اول باطل لا فو منفصل عن
المسارکات

بفصل فاذن کل فصل من فصل وتسلو علیہ لا فو

لعدم الکل مفہوم بالفضل وانما یجب لہ کان ذکا

مفہوم مالہ والناسیخ لی ان الکل کما یصدق علی واسم

يصدق على كثير من افراد يصدق واحد فمجموع للناس

حيوان فله فصدان فترى بان لا يقال يلزم صدق العلة

على المعاول المكملة لانه مجموع المادية والصورية وهو محال

لان الالة

وكثيرة جهات المعلولية لا يستلزم كثرة المعلولية

حقیقۃ لا یقال فی مجموع شریک الباری فی شریک الباری مرکب

لأنه مجموع وکل مرکب ممکن مع ان شریک الباری

ممتنع لان امکان کل مرکب ممتنع فان افتقار للاجزاء

على تقدير الوجود والفرصة لا یفترق امتناع فی نفس الامر الاثر

ذات تلزم المحال بالذات فلا یكون ممکنا فتدبر و هذه

ووجود اثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع وذلك

واحد لا يقال على مستلزم من لمحقق اثنين لمحقق

او غيب متناهية لانه يضم الثالث تحقق الرابع
بكذا لانا

نقول الرابع اعتباري فانه حصل باعتبار شي واحد

متمين والسلسل في الاعتباريات منقطعة فافهم

الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ان تحت حقيقة واحدة

نوعية اوجبيهة شاملة ان عمت الافراد والافغير ^{مئة} شاملة

والخامس عرض العام وهو الخارج المقول على حقائق

مختلفة وكل منهما ان امتنع التكاثر عن المعروف ^{الان} في

والافمفارق نزول سبعة او بطوا ولا ثم الارض ^{الان} مان

يُمنع الحكم عن لماهية مطلقا بطلته او ضرورة

لازم للماهية او بانفسه الى احد اوجودين بخارج

او زبني و... الثاني معقولا ثانيا والاه وام لا يحل

لزوم سبي بل المطلق الوجود دخل ضرورة زبني واهية

والحق لا فان البضرة لا تعلل تحت يجب وجود العلة

اولا كوجوب الواجب على مذهب المتكلمين وايضا اللازم

اما بين وهو الذي يلزم تصويره من تصوير الملزوم وقد

يقال على الذي يلزم من تصور مما الجزم باللزوم وهو

اعلم من الاول وغيره بخلافه فالنسبة باللعكس

وكل منهما موجود بالضرورة وهما شك قوي وهون

الزوم لازم ولا يندم اصل الملازمة في سلسل الزواجا

وعدا ان الزوم مدم من المعاد لا اعتبارية الاشياء لغيرها

تتحقق الا في الذين بعد استبارة فيقطع بالقطاع ^{عند}

نعم منشاريا ومنبعها مستحق وذلك هو الحافظ ^{لنفسه}

الاشياء انما هي مشابهة او غير مشابهة مرتبة ^{من مرتبة}

فقولهم التسلسل فيها ليس لمحال صادق لعدم الموضوع فيه

مفهوم الكلّي يسمى كلياً منطقياً ومعرض ذلك المفهوم

يسمى طبعياً والمجموع من العارض والمعرض يسمى كلياً

عقلياً وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبعي وعقلي

نعم الطبيعي له اعتبارات ثلاثة بشرط لا يسمى مجردة وبشرط

شئى و ليسى مخلوقه ولا بشرى و ليسى مطلقه و هى من حيث

هى هى ليست مزجوة و لا معدومة و لا ناشئة من العوارض

ففى هذه المراتب ارتفع النقضان و الطبعى عسى بما عبا

من المطلق فلا يلزم بقيم الشئ الى نفسه و الى غيره اعلم ان

المنطقى من المعقولات الثانية و من ثم لم يذهب احد

وجوده في الخارج واذا لم يكن المنطقي موجودا لم يكن العقب

موجودا بقى الطبعي اختلف فيه فمذهب المحققين ومنهم من
نسب انه

موجود في الخارج لعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات

والموجود اسان وهو عارض لهما من حيث الوجود ومن

ذهب منهم الى عدمية العين قال لمحسنة الصا الحجة وهو الحق

وذهب

فوز مب شرزه قليده من المتقد من الى ان الموجود هو

البسيطه ز به شلا بسيط من كل وجه و هو خط اليه من حيث

هو من خمسة نظر الى مشاركات ومبانيات حتى عن

والعدم كيف يتصور منه اشراج و شيايرة فلا بد لهم من

القول بان البسيط الحقيقي في المرتبة تقوم وتحتل مرتبة

والكليات مشتركة في عقلياتها و ليست في احوالها

متغايرين مطابقين له وهو قول بالمناقضين : هذا في المحلوه عنه و

المطلقة واما المجزؤه فلم يذمت احد الى وجوده في الخارج

افلاطون وهي المثل الافلاطونية وهذا مما ينبغي عليه تل

يوجد في الذهن قيل لا وقيل نعم وهو الحق فانه لا حبر

في التصورات معرف الشيء ما يحتمل عليه تشويرا تحصيل

أو قية أو الثاني اللطفي والاول اليقيني فحصل صورة

غير حاصلت فان ^{فقط} اسم ^{فقط} هو ما هو كسب الحقيقة والآية

الاسم ولا بد ان يكون المعرف اجلي فلا يصح بالمساو

معرفته وبالاتفي وان يكون مساويا فوجب الاطرا ^{الحكم} والا

فلا يصح بالاسم واللاحق والتعريف بالمشال ^{بف} تعريف

بالمشابهة المختصر والحق جوارزه بالأعم وهو حدان كان

المميز دانيا والافهم سم تام ان اشتما ان على الجنس التقدير

والافاقص فالحد التام اشتمل على الجنس والفصل ^{بين} التقدير

وهو الموصل للكنة ويستحسن تقديم الجنس وكبح تفيد احدهما

بالآخر وهو لا يقبل الزيادة والنقصان والبسيط ^{لا} كـ

وقد يجد - والمركب يجد وقد لا يجد - والتحد بالحق في غير

فان المميز من شئ في العرض العام والعقل بالخاصة والفرق

من انما من ثم بها حيث لم يكن بها لكن

قد يخلق له من حيث العقل وجودا منفردا وانما هو البية

لا على انه معنى خارج عما في نفسه لا بل تحصيله ^{تعدنه}

متضمنة فيه فاذا صار محصلا لم يكن شيئا آخر فان ^{يختص}

ليس بغير بل تحققة فاذا نظرت الى الحد وجدته موافقا ^{عن}

معان كل منها كالدر المنثور غير الاخر نحو من الاعتبار

فذاك كثيرة بالفعل ولا يحمل احدهما على الآخر ولا ^{على}

المجموع وليس معنى الحد بهذا الاعتبار معنى المحدود ^{المتناول}

الابدية انفسها او بجميع اجزائها و هو نفسها فالتعريف ^{تختص}

الحاصل او بالنعوارض ^{بمن} لا علم بالحققة الا ^{بالنعوارض} العلم بالكنه و

ما يشبهه فالانقسام باسء بابا فلهذا و بينهما ذهب الى ^{تصور} به اية

كلما الثاني التعريف اللفظي من المطلب التصويرية فانه

جواب ما هو وكلما هو جواب ما هو فهو تصور الاند ^{الغنى} في اوقاتنا

موجود فقال المخاطب ما الغصفر فزماه بالاسدي فلس

هناك حكم نعم بيان موضوعية اللفظ جواب مل فـ

اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظي يقصد اثباته بالدين في

علم اللغة فمن قال انه من المضالبات قصد يقينية لم نقد

نبيه وبين البحث اللفظي اللغوي الثالث مثل المعروف

لمن

كمثل نقاش تنقش شجرا في الارض فالنقاش ينفذ تصويره

بما لا يحل فيه فلا يتوجه عليه شيء من المنوع نعم هنا

الاحكام ضمنية مثل دعوى المديونية ولا مدفوعة مسته ولا طراد ولا ^{تلك}

الى غيبه ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لكن العلماء

اجمعوا على ان منع التعريفات لا يجوز فكانه شرعية

نحت قبل العمل لما نعلم نقصه بالباطل الطرد والعكس مثلاً ^{نقطة} ^{معناه}

انما يتصور في الحد والحقيقة اذ حقيقة الشيء لا يكون الا ^ح

بخلاف الرسوم الرابع اللفظ المفرد لا يدل على ^{التفصيل}

اصلاً ولا نجماً تحقيق قضية احادية ومن هنا قالوا المفرد

ادعاءت بتركب تعريفاً لفظياً لم يكن التفصيل المستفاد

من ذلك المركب مقصودا قال الشيخ الاسما والكلام والكلم

في اللفاظ انية المقولات المفردة الشئ لا تفصيل فيها

وبتركيب ولا يحد من فيها ولا كذب بل يفيد المعنى والالزام

له ورواها منه الاختصار فقط فلا يصح التعقيب به الا انما

التعقب بفارست النظم منه اجمالى وهو الكثاف الاستحاض

بين الآخرين دفعة واحدة ومنه تفضل وهو المنطق الذي

يستدعي صور متعددة مفصلة النسبة انما يدخل في متعلق

الحكم بالمتبع لا بها من المعاني الخفية التي لا تلاحظ

بالاستقلال بل انما هي مرآة لملاحظة حال الطرفين

بل انما يتعلق الحكم حقيقة بمبدأ الهية المركبة وهو الاتحاد مثلا

فقد برز في القضية تهم بامور ثلثة ثانی نسبت اخبار به قضای

ومن ههنا بین بن الطن اعلان سبط اولاد سمار اجراء

القضية هناك اربعة دلائل مشروون دعوای بن

الناک متعلق بالنبیة النقیبة «تبی» وورد الحکم وسموها

النبیة بین بین واما الحکم لمعنی الوقوع او اللاد وقوع فلا

يتعلق به الا التصديق اعجبنى قولهم اما فهموا ان التردد لا يقوم

حقيقته ما لم يتعلق بالوقوع فالمدرك في الصورتين واحد

والفأوت في الادراك بانه اذ عاينى او ترددى فتقول

القد ما هو الحق ههنا شك وهو ان المعلوما الثلاثة

هى جميع اجزاء القضية متحققته في صورة الشك مع انها

غير شققة على ما هو المشهور قبل في حدة ان القضية بالنسبة

في تلك المصداقات بالعرض فستدبر نعم تحققة كالكاتب

بالنسبة الى الحيوان انما لمع القول ان يعين امره

بعد الوقوع وليس الا اوراق وذلك خارج اجماعا

بشرط الإبقاء الصحيح للمجربية الذاتية والا فادوة - مقدم

الايقاع والقضية ليست منتطرة التحصيل بعد بانفا اعتباره

الايقاع بالوقوع مما لا دخل له في تحصيل هذه القضية فالحق

لا بد

ان قولنا زيد قائم قضية على كل نفس يدبر فانه يفيد معنا

والكذب فحق النكاح انما اثره في مطابقة الحكاية لا

اصل الحكاية واحتمالها لان نعم القضايا المعبرة في العلم

بشيء يسير ما يتعلق بالادعاء ان اولا كماله كحصول النكاح

وبدا وان كان لا يملك قسم من تلك المدة التي يتحقق فيها ادا
نكاح

الاجرة ثم انما يتحقق ان يدان عليها بملء عبارات

فان اال على النكاح يسري بطله ونفعه العرب ربما حدث

الربط ككفا بعلامات اعلمية والتعليق عليها ولا لالت التسمية

فيسمى القضية ثمانية وربما ذكرت في سبعة ثلاثية والمذكور

والنحان أداة لكنه ربما كان في قالب الاسم كهو و

يسمى بالبطة غير زمانية وأستن في اليونانية واست

الفارسية منها وربما كان في قالب الكلمة لكان

ويسمى بالبطة زمانية والقضية ان حكم فيها بثبوت شيء

للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع كقولنا

الكان زيد حمرا كان نابقا ولو كان الجز هو التام انصو

صدقنا مع كذب ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء

المقيد قال العلامة الدواني كذب التالي في جميع الاوقات

الواقعية لا يلزم منه كذب في الاوقات التقديرية فاما

بقية في جميع اوقات قدر فيها محاربه زيد ثابتة ^{بشك} له واد

بحسب الاوقات الواقعية مسلو به عند الاتري زيد قائم

في يعني لم يكذب بانقار القيام في الواقع وما ذكر من

الاستلزام فمسلّم ان المطلق بهذا المستفاد فانه المأخوذ

على وجه اعلم مما في نفس الامر غاية ما يقال ان ^{مصدره}

فجر موضوعه لتأويله ذلك مطابقة ولا صير فيه ^{ذلك} ومثل ذلك

يحل شبهة معدوم النظر ^{ومهم} قول انهم المحقق الدوا جزوا

استدراهم شي لنقص وللنفيعين بناء على جواز استزاد

مح محالا وتشتبوا بذلك في مواضع عديدة منها في جواز

مغالطة العامة الوروي المشورة من ^{ان} المدعي ثابتة ^{نفيضة} والا

ثابت و کما کن نفیثه ثابتا کان شئی من الاشیا

ثابتا کما لم یکن له عی ثابتا کان من شئی الا ثباتا

ویمارس لعکس النقیض الی قولنا کما لم یکن شئی من

الاشیا ثابتا کان له عی ثابتا به حذف بعد فیک

نقول لو کان الشرط قبل التمسد فی الجواب لزم اجتماع

النقيضين فيما اذا كان المقدم ملزوما لها فان قولنا نزيد

في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء يناقض قولنا

ليس عالم في ذلك الوقت وذلك بدعي واما اذا كان

الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين لا فاعلم

فان نقيض الاتصال رفعه لا وجود الاتصال اخراى اتصال

فمذهب المنطقيين هو الحق فصل الموضوع المكان حينئذ

فما القضية شبيهة وتسمى حصة وان كان كلياً فان حكم عليه

بلا زيادة شرط فسملة عند القديس وان حكم عليه

الوحدة الدنسية فطبيعية وان حكم على الفسادة فان

بين كمية الاسرار فمحمورة ومسورة وما به البيان

السور

سور او قد ذكر سور في جانب المحمول فسمى القضية منخرقة

وان لم ين فمسلطة عند المتأخرين ومن ثم قالوا

انما تلازم الجزئية اسم ان مذنب اهل التحقيق ^{الكل}

في المحصورة على نفس الحقيقة لانها الحاصل في الحقيقة

والجزيئات معلومة بالعرض فليست محكومة ^{بالكل} عليها

وإذ ما في الشيء أنه لو كان كذلك ما قضى إلا بحجاب وعجز

الحقيقة حقيقة فإن المنبسط به هو المعلوم عليه حقيقة مع أنها

يكون عدمية بل سلبية فالحق أن الأفراد والكمات

معدومة بالوجه لكنها مكمولة ما عليها حقيقة الأثر إلى الوضع

نوع
العلم الموضوع له الخاص فإن المعلوم به بالوجه هو النوع

له حقيقة والجواب ان مفاد الايجاب مطلقا فهو مثبت

مطلقا وكل حكم ثابت لا منسرد ثابت للطبيعة في

امانة ما لا اول ولا بالذات للطبيعة اوله فمفهومه راية

حقيقة فاعلم المحصورة اربع الموجبة الكلية وسورها

ولم لا استغراق والموجبة الجزئية وسورها

ووردت والسالبة المثلثة وسر بالاء ولا واخذ ووقع

الكتابة تحت النفي والسالبة الخبرية وسور باب

كل ليس بعين وبعض ليس في كل نعت سور ما تجنبها وتنبهة

تجربت عاداتهم بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ^{عن} حج و

المحمول باب والاشبه الساخط بهما اسما ^{للقطعات} كتابا

القرآنية ويدل على ذلك انهم يعبرون بالجمع والجمية

والبيان للبيان وبالجملة اذا ارادوا التعبير عن الموجبة

الكلية مثلاً حسب ما اذا لا يحكم جروها عن المواد دفعا لنوعهم

الاختصار وقالوا كل ج ب فهنا أربعة امور فلتحقق

احكامها في مباحث الاول ان الكل يطلق بمعنى الكل

اعتبر صدق عنوان الموضوع على ذاته بالامكان حسنة

ف
يدخل في كل سودا رومى والشيخ لما وجد مخالفا للعلم

والاعتقاد صدق عليها بالفعل في الوجود الخارجى او في

الفرض الذهنى بمعنى ان العقل يعبره تصافها بان وجود

بالفعل في نفس الامر يكون كذا سوار وجد او لم يوجد

فالذات الخالية عن السواد واما لانه خل في كل اسود

على راي الشيخ ومن قاله خوفا على رايه فقد غلط من قلته

تدبره في بعض عباراته نعم الذوات المعدومه التي هي اسود

بالفعل بعد الوجود واخلته فيه الثالث الحمل اتحاد المتغاي^{رين}

في نحو من العقول كجب نحو احسب من الوجود اتحاد^ا بالذات

ابوالوفى

فيسمى
او بالعرض وهو اما ان يعنى به ان الموضوع بعينه المجهول

الحمل الاول وقد يكون لظواهره تقتر فيه على خبره

الاتحاد في الوجود فيسمى الحمل الشايع المتعارف وهو المعبر

في العلوم وينقسم بحسب كون المجهول ذاتيا او عرضيا

ان الحمل بالذات او بالعرض وقد ينقسم بان نسبة

شنيق
نقول الى الموضوع اما بواسطة في اوزواولة فهو الحمل باللا

او بواسطة وهو المقول على فهو الحمل بالمواط

والاشبه ان اطلاق الحمل عليهما بالاشتهاك اعلم ان

كل مفهوم بحمل على نفسه بالحمل الاولى ومن هنا

نسمع ان سلب الشيء عن نفسه محال ثم طائفة من يحمل

على نفسها حملًا شايها كما لمفهوم والممكن العام ونحوهما

طائفة لا يحمل - على نفسها ذلك الحمل بل يحمل^{عليها}

نفايضها كالجزئي واللامفهوم ومن يمتنع في التنا^{قضى}

اتحاد نحو الحمل فوق الوحدات الثماني^{سك} الذايعات بهذا

مشهور وهو ان الحمل محال لان مفهوم ج عين مفهوم

بأو غيره والغيه ثانيا في المنايرة ثانيا في الاستحاد ووطه ان

التحارير من وجه لا ثانيا في الاستحاد من وجه اخر نعم كح ان

بوجه المحمول لا شرط شي حتى متصور فيه امر ان والمعته

الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع

فان يكون ذاتيا او وصفا قالما او منتهرا بلا اضا

او باضافه ثبوت زوجية الخمسة لا يستلزم صدق

قولنا الخمسة روح الرابع وفيه ثلثات الاولى ثبوت شيء

في ظرف فوج فعلية ومستلزم ثبوت في ذلك الظرف ثابته

فمنه ما ثبت لامر ذهني محقق بهي الذهنية او مقدرو

الحقيقة الذهنية او امر خارج محقق وهي الخارجية متقنة

وهي الحقيقة الخارجية او مطلقا وهي الحقيقة على الاطلاق

كالتضايك الهندسية والحمايتيه واما السلب فلان

وجود بل قد يصدق بالتفاني نعم تحقق مفهوم السالبة

الذين لا يكون الوجود في حال الحكم فقط الثانية المحال

من حيث هو محال ليس صورة في العقل فهو معدوم

فهنا وخارجا ومن ههنا تبين ان كل موجود في الذهن حقيقة

موجود في نفس الامر فلا يحكم عليه ^{بالوجود} بجبا بالامتناع او سلبا

مثلا الاعلى امر كل اذا كان الكمالات تصور وكل محكوم

عليه التحقيق هي الطبيعية المقصورة وكل متصور ثابت ^{الحكم} فلان

من حيث هو هو بالامتناع وما يحد وخذوه نعم اذا ^{خط} الو

باعتبار جميع موارد تحققه او بعضها يصح عليه الحكم بالامتناع ^{مثلا}

فالامتناع ثابت للطبيعة وذلك صادق بانقضاء الموانع

وح لا اشكال باقتضائها التي محمولاتها متنافية للوجود نحو

شريك البارى متمتع واجتماع النقيضين محال والمجهول

المطلق يتمتع عليه الحكم والمعدوم المطلق يقابل الموجود ^{المطلق}

واما الذين قالوا ان الحكم على الالف اذ حقيقة فمنهم من قال

انها سوا الب ولا ريب ان الحكم ومنهم من قال انها وانما

موجبات لا تقيضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السواب

من غير فرق ولا يخفى ان لصا ودم البديته ومنهم من قال

ان الحكم على الالف اذ الف ضمنية المقدرة الوجود كان قال

شكلاً ما يشي بصور بعنوان شريك البار وفي فرض صد عليه

ممنوع في نفس الامر ولا يذهب عليك انه يلزم ان

يكون ثبوت الصفة اريد من ثبوت الموصوف فان المنساع

محقق في نفس الامر بخلاف الافراد فقد يرثالثه الا^ف تصا

الاتصامي بسبب حق الاثنتين في طرف الاتصاف

بكذا

بجلاف الاشتراعي يستدعي ثبوت الموصوف ^{في مطلق} فقط

الاتصاف لا يستدعي ثبوت الصفة في طرفه واما مطلق

الثبوت فضروري فان ما لا يكون موجودا في نفسه ^{يستحيل}

ان يكون موجودا في الشيء والاتصاف ليس متحققا في ^{الشيء}

حتى يلزم تحقق الصفة في ^{تحققها} لانه نسب وكل نسبة

فروع تحقيق المشبهتين بل هو متحقق في الذهن والكان في

الاشتماعى الخارجى الموصوف متخدا مع الصفة في الاعيان

كالجسم والابيض في الاشتراعى الخارجى بحسب الاحتمال

كالسما والفوقية الرابعة المتأخرين احقر عواقضية

سمو باسالة المحمول ووثقوا بان في السالبة تصور الطرفان

بطلان

ويحكم بالسلب وفي سائر المحمول يرجع ومحمل ذلك السلب

على الموضوع وحكمه ابان صدق الايجاب فيها لا يستدعي

الوجود كالسلب بل السلب يستدعي كالايجاب وقر

نحيك حاكمية بان الزايط الايجابي مطلقا يقتضي الوجود ^{من}

ثم قيل الحق انها قضية ذهنية وجميع المفومات التصورية

سجودة في نفس الامر تحقيقا او تقديرا فبينها وبين السالبة

تلازم بحسب الصدق وفيه ما فيه واذا حققت الاية

نعم

الكل في نفس عليه سائر المحصورات ثم قد يجعل حرف السلب

خرا من طرف فسميت معدولته وبهي معدولته الموضوع

او معدولته المحمول او معدولته الطرفين والا فمحصلة وية

اعني معدولته معقولته ومحصلة ملفوظة وقد يختص اسم

الموجبة بالمحصلة والسالبة بالبسيط وهي اسم ^{الموجبة} ~~الموجبة~~

معدولته المحمول ويتاح في الزاوية من لفظ ^{السلب} ~~السلب~~

لفظ او تقدير او في الموجبة السالبة المحمول رابطان ^{السلب} ~~السلب~~

كل نسبتين نفس الامور او نسبة او

فتملك الكيفيات الموارد والذات عليها الجهة وما اشتملت عليها

يسمى موجبة ورباعية بسيطة ان كانت حقيقتها ايجابا فقط

او سلبا فقط ومركبة ان كانت ملتبسة منها والعبرة في التسمية

للجزء الاول والا فمطلقة وممثلة من حيث الجهة وهي ان

وانفعت المادة صدق القضية والا كذبت والتحقيق

ان الموارد

ان المواد الحكمية هي الجباب المنطقية وقيل انها غير بالكلية

لوازم الماهيات واجبة الذاتها والجواست اشرف من

وجواب الوجود في نفس وبين وجوب الثبوت لغيره

والاول مح غير لازم والثاني لازم غير مح هذا على رأي القضاة

واما على رأي مذهب المحدثين فالماودة عبارة عن كل كسفية

كانت للنسبة كدوام او توقيت الى غير ذلك ومن ثم

كانت الوجبات غير متناهية في ان حكم فيها باستحالة

الانكسار النسبة مطلقا فضرورية مطلقة او مادام الوصف

مشرطة عامة او في وقت معين فوقية مطلقة او غير

معين فمشرطة مطلقة او بعد انكسارها مطلقا فدائمه ^{مطلقة}

او مادام الوصف فعرفة عامة او بفعليتها فمطلقاً عامة

او بعدم استحالة فممكنة كل انسان كاتب بالامكان

العام لا يشي من الانسان الكاتب بالامكان العام

عامة او بعدم استحالة الطرفين فممكنة خاصة ولا فرق

بين الالجاب والسلب فيها الا في اللفظ وقد احرر

والوقتيتين المطلقين بالبلاد وادم الذات في مسمى المشروطة

الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنشئة وتقيد ^{المطلقة}

العامة باللا ضرورة اولاد وادم الذاتيين في ^{الوجود} مسمى

اللا ضرورة والوجود الدائمة وهي المطلقة الاسكندية

تكملة فيها مباحث الاول اشتهر تعريف الضرورية

المطلقة

المطلقة باننا التي يكلم فيها ضرورة بثوت المحمول للموضوع

اوسلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة وفيه شك

من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الوجود لزم عدم

مناقاة الضرورية الامكان الخاص قد جبت بالافرق^{ين}

الضرورة في زمان الوجود وبينها بسرطة اور وانيز

بصرها في الاذلية التي يحكم فيها بضرورة البتة ازلا وابد لا فلا يكون

اعمالنا لما لم يجب وجود الموضوع لم يجب له شيء في

وقت وجوده ونوقض ثبوت الذاتيات فانه ضروري

للذات دأبها الالبس بط الوجود والا كانت حيوانية

الانسان مجبولة فافهم التماس السلب ما دام الوجود لا يصدق

بدونه فلا يكون السالبة اعم ويلزم ان لا يكون لا

من العفارة بانسان بالضرورة واحتمت بان ما دام

للشئ الذي يتضمنه السلب وح يجوز صدقها بالتفارة

وبالتفارة المحمول ما في جميع الاوقات وبعضها شئ

من القدر بمنجف بالضرورة وفيه انه يلزم ان لا ينافي الا

فان كل فم منخف بالفعل فيصدق بالامكان وسيطل ما

ان سالبه الضرورية الازلية والمطلقة متساويان

الاعم من اخص سلب الاخص فبالجملة يلزم

مقاسد غير عديدة لا يخفى على المتدرب وغايته ما يكاب

ان الوجود اعم من المحقق والمقدروفية نافية التائي

المنه

المشهور في تعريف الائمة المطلقة ما حكم فيا به واهم

ما واهم ذات الموضوع موجودا ههنا شك وهو انه

ان لا يفارق الدوام ذاته الاطلاق العام في

القضية مجموعها الوجود ولا يكون بينهما غرض في هذا المثل

من التعريف ان يكون المحمول معيار الوجود والعيش

وإمام ذاتي أقول العقل النقيض ليس موجوداً بالفعل كما وب

فيلزم صدق تقيضه وهو دأمة مطلقة محمولة على الوجود ^{لش} والنا.

المشروطة العامة تارة يوجد بمعنى ضرورة النسبة مو

بشرط العنواني وأخرى بمعنى ضرورتها في جميع أوقات

الوصف وفي الأولى يجب أن يكون لا يوصف مدخل في

الضرورة بخلاف الشائنة وبما كان على الحكم فليت منه

وذاک خط، الا ترى ان الامکان كيفية منسبة او اصل

البشوت ذكرك اصف المراجع ومن ثمة قالوا العجوة.

والاستمتاع والاعلى وثاقه الزابط والايمان على صفتها

فالبشوت بطريق الامكان نحو من البشوت سملقا^{تامة}

الامر المتبادر منه عند الاطلاق هو الوقوع على نهج الفعلية

وذلك لا يضر في عمومته كما قالوا في الوجود واذ كانت

الكلمة موجبة فالمطلقة بطريق الاولى الى الخامس اللا و ا م
اشارة

الى مطلقة عامته واللا ضرورة الى محتملة عامته مخالفتي
لكيفيته

دموافقتي الكلمة لا قيد بها لانها رفعان للنسبة من غير
وت

فلم يكن

فالمركبة قضية منفردة لان العتبة التي وحدتها وتعدو

بوحدة الحكم وتعدو اما باختلاف كينها او موصوفا او محمولا

لارابع لها السادس الثالث لا يقع في المفردات بحسب

الصدق على شئ وفي القضايا لا يتصور لانها لا تحل ^{انما}

فيها في الواقع ثم المنظور في النسبة ما يحكم به ^{منها} مفهومها

باوې الراى اما بنار الكلام على الاصول الدقيقية التي برنت

عينا في الفلسفة وكل مرتبة بعد تحصيل هذا الفن ومن ثم

قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من الدائمة لمطابقة

وح لا يصعب عليك استخراج النسب بين الموجهات

المذكورة ولواستقرب علمت ان الممكنة العامة اعم

من القضايا

من المصلحة
التي لا يمكن
الاعتناء بها

من القضايا البسيطة المركبات والمركبة الناجمة عن

من الفعليات والضرورية المطابقة ^{للمصلحة} اخصل الباطن

الخاصة اخصل المركبات على وجه الشريطة ان حكم

فيها ثبوت نسبة على تقدير اخرى لزوما واتفاقا

اطلاقا فمتصلة لزومية او اتفاقية او مطلقة وان حكم

بتنا في الشبطين صدقا وكذا بما معا او صدقا فقط عنا و

اتفاقا او اطلاقا فمفصلة حقيقة او مائنة الجميع او ما^{لغة}

الحلو عناوية او اتفاقية او مطلقة وربما يغيب في الجمع

والحلو الشافي في الصدق والكذب مطلقا بهذا^{لمعنى}

كيونان اعم هذه حقايق الموجبات اما سوابها

لغة

نرفع ايجاباتها فالسابقة للزومية ما يحكم فيها بطلب اللزوم

لا يلزم السلب وعلى هذا ففسرتم الحكم فيها ان كان على تقدير

معين فمخصوصة والا فان بين كمية الحكم على جميع تقادير ^{المقدم}

او بعضها فمخصوصة كلية او جزئية ولا فمحصلة ^{الطبيعة} وانه

بها غير معقولة وسور الموجبة الكلية في المتصلة ^{منه}

ومما وكلما وفي المنفصلة وإيما وسور السالبة الكلية

فيها ليس الية وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسور

الجزئية فيها قد لا يكون وبان حال في السلب

على سور الأيجاب الكلي وإطلاق لو وان واذا وان

واما لا بهما قال الشيخ ان شديده الدلالة على اللزوم

منتهى ضعيفه وان كان المتوسط وفيه سر واطراف

الشرطية لا حكم فيها ان لا يلزمه قبل فلا بعد التحليل ومنت

كان مناط صدق الشرطية وكذا يعاين الحكم بالانفصال

اولا انفصال كالايجاب والسلب نعم يكون يشبه

الجمليتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين ولازم

ان شرطيات وتعاذ بها مع قلته جد وبها مبسوط في المطوت تامة

فيما مباحث اشتهر بين القوم ان الملازمين كجيب ان

ليكون احدهما علتة لآخر او كلاهما معلولان لعلته واحدة

كما المتضايقين وذلك مما لا دليل عليه بل يستدعي على

بطلانه بان عدم عدم الواجب لهما متلازم بوجوده و
اذا كان

عدم الواجب متمنا الذات فعدم ذلكم عدم غير مستند الى

اخر لان احد النقيضين اذا كان ممثلا كان النقيض الاخر

ضروريا وبين ان وجوده غير متعلق بوجود وعدم البعد مثلا

بلا عليه فتدبره اختلف في استلزام المقدم الى التالي

في نفس الامر فمنهم من انكره مطلقا ومنهم من انكره من اذا كان

التالى صاوتقا وعليه يدل كلام الرئيس ومن ههنا قال ان لفا

النقيضين استدرك لاجتماعهما وان لا لزوم في ادا كان الخمسة

زوجا فهو عدد بحسب نفس الامر ومنهم من اعلم ان الاستدراك

ثابت اذا كان التالى حيزا المقدم وذلك تحكم ومنهم

زعم انه ثابت اذا كان بينهما علاقة وهو الاشبه ومنهم

قال ان المقدم ان يجب لا يكون منافيا لما في فان المتناقض

يصح الاتفاك والملازمة لمنع وفيه ان حاصل ذلك

يرجع الى الزوميتين موجبتين تالي احد بهما نقيض تالي الاخر

والخصم لا يسل المناقاة بينهما ومنهم من قال انه لا نجوم العقل بال

مح محالا او ممكنا اصلا نعم التجوز فيه وهو الحق فان العقل حاكم

فی عالم الواقع وادکان شے خارجاً منہ لم یکن تحت حکم

وہ جسے فرضیہ نہ لایکدی فی جریان حکم وبقار الاحکام

الواقعۃ فی عالم التقدیر مشکوک الرئیس فیہ التقادیر والادعاء

فی نفس الکلیۃ بالیتی یکن اجتماعاً مع المقدم والکانت

مجالۃ فی نفسہا و بین بایۃ لوعمہا یلزم ان لا یصدق

كلية اذافان توافق عرض المقدم مع عدم التالي لفتح

وجودة يتلزم لا التالي اوليا فيه واوروبان الملح جازان

يتلزم التقيض وان لعانه بما فلا تسلم عدم الصدق ^{حسب}

بان المراد لم يحصل بحزم لصيد قنا فان الامكان لا يقيد ^{الوجوب}

اقول فتجب بالممكنات في انفسها فافهم ^{اعته} الاتفاقية قد

فَمَا يَصْدُقُ الطَّرَفَيْنِ وَقَدْ يَكْتَفِي بِصَدَقِ الشَّاهِدِ فِي هَذِهِ فَيُجَوِّزُ كَسْبَهَا

عَنْ مَقْدَمِ حِجِّهِ وَنَالِي صَادِقٍ فَإِنَّ الصَّادِقَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

بِأَنَّ صَدَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كُلِّ حِجٍّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّئِيسُ وَالْحَقُّ

أَنَّ النَّالِيَّ لَوْ كَانَ مُنَافِيًا لِلْمَقْدَمِ لَمْ يَصِدْقِ الْإِتِّفَاقِيَّةُ

وَالْإِتِّفَاقِيَّةُ اجْتِمَاعُ الْمُتَقَبِّلِينَ وَاسْمُ الْأَوَّلِ اتِّفَاقِيَّةُ خَاتَمَةِ

والثانية اتفاقية عامة قيل ان الاتفاقيات مشتقة على القسمة

لان المعية ممكنة فلما علة والفرق الثاني اللزوم بمشهورها

بخلاف الاتفاقيات وفيه لجواز ان يكون المعية اتفاقية

ومطلق العلية لا يستوجب الارتباط اذا كانت بجهتين

متمميتين بقضاءه قالوا الانفصال الحقيقي لا يمكن بين الاجزاء

بجلاف مانعة الجمع. ومانعة الخلو وذهب جماعة الى ان

انقص

الانفصال لا يحصل مطلقا حقيقيا الا من اثنين لا ازيد ولا

ومثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او ممتنع مركب من

جمليته ومنفصلته وزعم بعضهم ان مطلقا يمكن تركيبها من

احببنا نفون الاثنين والحق هو الثاني لان الانفصال

ببر

نسبة واحده والنسبة الواحدة لا يتصور ان بين اثنين وما

قيل ان في مصادرة لانه ان اراد كل نسبة واحدة

انفصاليته او غير ما فهو محل النزاع فلا والاتفع منه

بما يدفع به لزومها في كبرى الاول فتأمل الحقيقة

الاسن قضيتة ومن نقضنا او مساويه ومانعة الجمع منها

ومما هو اخص من نقضها وممانعة الحلومنها ومما هو اسم

من نقضها بهذا ان منهم من ادعى اللزوم الجزئي بين

كل امرين حتى النقيضين فالاصدق السالبة اللزومية بل

الموجبة الحقيقية بل الاتفاقية الكلديات وبرهن عليها بشكل

امثالث وهو ان كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما

وكما تحقق المجموع تحقق الاشارة بل بالاول بعد الصغر

ونعم بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم الجزاء لو كان

لكل من الاشارة مدخل في الاقتضاء ومن البين ان

الجزء الاشارة لا يدخل فيه بل يجري مجرى الحشو في

ان اللزوم لا يقتضي الاقتضاء والتاثير فانه امتناع الا

فارتباط الامرین بهذا ف كافیه قال الشيخ ادان

المقدم مع عدم الثاني يستلزم عدم الثاني فقال

المجموع الحزب وبعضهم باننا لانهم تلك الكلية لجوانه
استحالة

المجموع فعلى تقدير ثبوت ينفاك عن الحزب وهو الحق

بقي شيء وهو انما ندعي ذلك اللزوم بين كل أمرين

واقعين وبرهن على ما خفي تلك الكلمة باعتبار تفاوت ^{قوت} القوت

فقط الاتفاقية الكلية الخاصة بما على كل من ^{رفع} احد

الاحد فمما نقضان ومن ثم قالوا ان التناقض

النسب المنكورة وان لكل شئ نقضا وما قيل ان ^{التمسوا}

لأننا نرى لها فمومعني ^{أشرو} وبيننا ذلك وهو اما هو

أخذنا جميع المفومات بحيث لا نشذ عن شئ نرفعه

نقيضه وذلك داخل في فالحب نقيض الكل وهو

ومثله يورد على تعارض النسبة للمنشئين وحده ان اعتباراً

المفومات لا نصف عند عدم الزيادة نقضي

الوقوف على حد فاخذ الجميع كذا كذا اعتباراً للمتناهين

ومنا

وتمناقص القضاين انتلا فها بحيث نقضي لذاته صدق كل

كذب الاخرى وبالعكس ولك بابا بباب السلب

اذا كان رفعه لعينه فلا بد من اتجا والنسب الحكمه وحده و

في روعلي الفاضل للاروب وشارح المطالع الواحد است

التماني المشورة وبعضهم ادرج بعضا في بعض وهناك

بشک و هو الایجاب نقیض السلب و من انکره فحرف

الاجماع و سلب النہ رفعه فلیشی واحد نقیضان و من تثبت

بالعینۃ فقد اخطا فان تغایر المفهوم ضروری و هو

نعم الحل ان السلب لا یضاف الی الوجود فی نفسه

او بغيره فلیب السلب رفع وجود السلب و هو امانی قوۃ

الموجبة السالبة الموضوع او الموجبة السالبة المحمول في السلب

السالبة السالبة نفيس الموجبة السالبة لا السالبة المحصلة وتظهر

تشكر ثم مختلفان كما لكاتب الكلين وحده بين جزئية

فان رفع كيفية كيفية حسن ومن اليه بين المطلقين

الوقتتين تحبلا بانها كما شخصية فقد غلط فان الثبوت

في وقت معين يجوز رفعه برفع الوقت فالنقيض للضرورة

الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وهي اسم

المطلقة المنتهية المحكوم فيها بالفعل في وقت ما بالمشقة

العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية و

بالعرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعل الوصفية

والضرورة

وللوقية المطلقة المحلثة الوقية المحكوم فيها بسلب الضرورة

الوقية والمنشئة المطلقة المحلثة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة

المنشئة كذا قالوا وذكرك انما يحتمل ان الطرف

في سوالب هذه الوجوه استنفدت

قضية متعددة ورفع التعدد مستعدود وهو رفع احد الجزئين

على سبيل منع الخلو والكلمة منها لا يفاوت سبيل الخلو

والتركيب فنفقيهما مانعة الخلوم كنه من نفقيين الجزئين واذا ^{اريد}

من النفقيين اعم من الصريح واللازم المساو فلا يستعفى

كونه شرطية او موجبة بخلاف الجزئية فان موضوع الانجاء

والسلب فيها واحد فاجزئان اعم ونقيض الاعم اخص من

بعض

نقيض الاخص فالطريق هناك ان ترد بين نقيضين الجزئيين

بالنسبة الى كل فرد من الموضوع في قضية مماثلة فردية

المحمول وبعد اطلاقه على المركبات وثقايض الاسباط

يمكن عن استخراج التفاصيل وفي الشرحيات بعد الاستدلال

كيفاً وكما يجب الاتحاد في الجنس والنوع فقام في فصل

المستقيم والمستوى تبدل في طرفة عين مع بقا الصدق والكيف

وربما يخلق على القضية الحاصلة منه اذا كان اخص الارام

والسالبية الكلية تنعكس نفسها بالخالف وهو هنا نقيض

العكس مع الاصل ينتج المحال وصدق النقيض مع الاصل

ينسنع فيجب صدق العكس معه وهو المطلق وقولنا لا شيء

من الحجم عميقة في الجهات الى عميق النهاية ان

خارجية فعكس صادوق بانتقاد الموضوع البطلان لا

الابعد وان اخذت حقيقة منساحة قبالا ان كل

في الجبال الى نهاية جسم والجزئية لا تنكس لوجر مهم

الموضوع او المقدم والموجبة مطلقا لا تنكس لوجر

لان الايجاب اجتماع دلا كليتة بنواز عموم المجهول والتا

وقونا كل شيخ كان شابا المجهول فيه النسبة فكله بعض

من كان شابا شيخ وقونا بعض النوع انسان كاذب

بعض في الاشياء من الانسان نوع وهو ينكس

ينا فوصه والشرفية ان المعبرة في الحمل المتعارف

مفهوم المحمول لا نفس مفهومة ولا عكس للمنفصلات ^{تفاوتاً} والآية

بعدم الحدوى ^{ينعكس} لا يحجب الجهة فمن السوالب الكلية

الادبمان والعامتان كنفها بالخلف والتقريب في

الضرورة انه لو لا الصدقات الممكنة وصدق الامكان

^{بيننا} مستلزم الامكان صدق الاطلاق فاما عيننا بالضرورة

المعنى الاعسم لكن صدق الاطلاق مع فامكانه فصدق

الامكان مع وعلى هذا ففس البيان في المشروطة العامة

لان نسبة الحسية الممكنة الى الحسية المطلقة نسبة الممكنة الى

المطلقة والمشهور ان الضرورية تنفكس دامية والمشروطة

لعامة عرفية عامة واستدل على انعكاس الضرورية

أثبت باننا اذا قدرنا ان مركوب زيد منحصر في الفرس في مكانه

للمركوب في الاشياء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا

يصدق العكس الضروري ويرد عليه انه يلزم انفكاك

الدوام عن ضرورة في الكليات ومن ثمه اخلعوا

في انفكاك الممكنين الموجبين فمن يقول بان انفكاك

الضرورة كنفها يقول بانعكاسها كذلك ومن

فلا تم الاختلاف انما هو على رأي الشيخ واما على رأي

الفارابي فتفق على النكاحهما وهما منك للرجال

في المخلص و هو ان الكتابة ممكنة للانسان والممكن ممكن واما

والا يلزم الا انقلاب فالسلب الدائم ممكن فلو وقع

ممد علي

مع الاعتكاس كنفينا يصدق لا شئ من الكائنات

وبهذا محو لم يلزم من فرض الممكن واللازم كبحر مكنافون

الاعتكاس وحده انه لا يلزم من دوام الامكان امكان

الدوام الا ترى الى الامور الغير القارة فان امكان دائم

ودوامها غير ممكن بل شك في ان بقاء الحركة مع الدائم

ومن هنا ينبغي ان نزيله الامكان وامكان الازلية

لا يتلزمان هذا والخاصان عامتين مع اللادوام في ^{البعض}

لان لادوام الاصل موجبة مطلقة وهي انما تنعكس ^{بشيء}

ولو تدبرت في قولنا لا شيء من الكاتب ما كان

الاضايع مادام كاتب لا دايما يفت انهما لا تنعكسان ^{كنفسهما}

ولا على

ولا عكس للبرهاني فان احدهما الوقتية وهي لا تنعكس الى المكانية

ليصدق الاشياء من القيمة بخلاف بالتوقيت لا واما مع

كذب بعض المنخسف ليس لقيمة بالامكان ومن السوائت الجزئية

لا تنعكس الا الى صان فانها متكلمان لنفسها لان الوصفين

متساويان في ذات واحدة بحكم الجزء الاول وقد اجمعت

فبها يحكم الخبز الثاني فتلك الذات كما لم يكن في ادم

ج لا يكون ج مادام ب وهو المطلوب ومن الموجبات

تنعكس الوجوديان والوقتيان والمطلقة العامة مطلقة

عامة بالخلف والاقراض وهو ان يفرض ذات الموضوع

شياء كجمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول فنقول

كما قال ابن سناء ذلك سهل العادة او التوليد والاعادة

على اختلاف المذاهب وهو اشتباهي المكان النسبية او نقضها

مذوودا فببهيته والافاقرة الى فان تركب من الحملية

الساوية فحملي والافستى وطى وموضوع المطاوعة

اصغر وما فبب الصغرى ومحمولة الاكبر وما هو فيه الكبرى

والمكرر الاوسط والقضية التي خلعت بجزر القياس مقدمة

وطرفا باحد واقتران الصغرى بالكبرى فدينه وضربا بهته

ونسبة الاوسط الى طرفي المصلوب يتكلا فاللاوسط اما

الصغرى وموضوع الكبرى وهو الاول لانه على نظم

لطبيعي او محمولهما فالثاني وهو اقدب من الاول حتى

الأوسط فدار وحده أن التفصيل موقوف على الإجمال

والحكم يختلف باختلاف اللاوصاف فلا اشكال الثاني أن قولنا

الظار ليس موجود وكلما ليس موجود ليس محسوس منتهج مع أن

الصغرى ساقطة بل كلما تكررت النسبة السلبية تحت

وحده كما أنها موجبة ساقطة المحمول يدل على كذب

جعل النسبة السلبية مرآة الانعكاس في الكبرى اقول كما

ان تبدل من جها على عدم استحداثك الموجبة

الوجود في الثاني اختلاف المقدمتين في كيف

وكيفية الكبرى والاي لزم الاختلاف هو دليل
الكلان فشيح

سالية كلية والمختلفان كما سالية خرمية بالخلف او بـ
الكلان

١٩ "الصغرى ثم الترتيب ثم النتيجة وفى الثالث ايجاب

الصغرى مع كلية احدهما لنتج الموجبان مع الموجبة ^{اوكليت}

او اوكليت مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ومع السالبة ^{اوكليت}

او اوكليت مع السالبة الجزئية سالبة جزئية باخلاف

او عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة او الرد

الثاني لعكسها وفي الشفاء هذين وارجع راجعا الى الاول فلما

خاصته وهي ان الطبيعي في بعض المقدمات ان احد

الطرفين متعين للموضوعية او المجموعية حتى لو عكس كل

غير طبيعي فالتالي في الطبيعي ربما لم ينظم الا على احد هذين

فليس عنما غنية هذا وفي الرابع ايكابا جامع كلية الصغرى

او امتلا فمما مع كلية احدهما والالزم اختلاف نفيج الموجب

الكلية مع الارباع والحب نزمية مع السالبة الكليته ^{السالتيان}

مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية موجبة

جزئية ان لم يكن سلب والافسالبية جزئية الا واحدا خلف

او بعكس الترتيب ثم النتيجة او لعكس المقدمات او الصغرى

والكبرى واما بحسب الجهة في المختلطات وفي الاول فعليه

على ههنا الشيخ لما قد سلف وذهب هو الامام الى

استباح الممكنة لانها ممكنة مع الكبرى فامكن وقوعها معا فلا يلزم

من فرض الوقوع مح فيلزم النتيجة واجيب بارة بانه

يلزم من ثبوت امكان شئ مع اخرا امكان ثبوت

مع الارضى من الجاذبان يكون وقوع الصغرى رافعا ^{لصديق}

الكبرى وفيه ما فيه واخرى منع لزوم النتيجة على تقدير الوجود

لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر ^{فقط}

والحق ان اخذ الامكان بمعنى الاخص فهو مساو للاطلاق

كالدوام للضرورة بالمعنى الاعظم ^{لنتيجة} فيلزم النتيجة والا

كالكبرى ان كانت من غير الوصفيات والا فكالصغرى

محدودا عنها قيد الوجود والضرورة المختصة ومنها الباقية ^{الوجود}

في الكبرى وفي الثاني دوام الصغرى او انعكاس سالبته الكبرى

وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة والنتيجة دائمة

الان كان هناك دوام والا فكالصغرى محدودا عنها قيد ^{الوجود}

والضرورة

والضرورة وفيه ما فيه وفي الثالث ما في الاول والنتيجة كاللبي

في غير الوصفيات والانعكاس الصغرى محذوف فاعنه لا دوامه

ومضموم ما اليه لا دوام الكبرى واحكام احتياط الرابع يعبر

في المطولات ثم الشرطي تركب من منضطين او منفصلتين

او جمليه ومتصله او حمليه ومنفصله او متصلة ومنفصله

سعد فيه الأشكال الأربع والعمدة الأولى والمطبوع منه

اشتراك المقدمتين في خبر تام وشرائط الاساج ^{حال}

النتيجة فيه كما في الحملية فاساج اللزوميتين لزوميته في ^{الأولى}

بين وههناك وهو انه لصدق كلما كان الانسان ^{فردا}

وكلما كان عددا كان روجا مع كذب النتيجة وحده كما ^{قل}

منع كون الكبر حثت زوميته وانما هي الثاقبة وبجاء

بان قولنا كلما كان عددا كان موجودا الزوميته لان ^{العددية}

متوفقة على الوجود وكذا كلما كان موجودا كان زوجا وهو

نتيج برعكم بما مستعم قول لك ان تمنع الصغرى فانما لا سلم

ان عدديته الاتيين الفرد معلول الوجود لان الممتنع

عین معلول وان طبع الکبریٰ بناء علی ان العام لایستلزم

الخاص لان وجود الاثنين الفرع من جملة وجود الاثنين نعم

یصدق الاتفاقية ولو ثبتت بكونها من لوازم الماهية

للزم صدق النتيجة المقترضة كذباً فی هذا الجواب فیسأل

واختيار الرئيس فی الحل ما علی رايه ان الصغر كان

قولي قولنا كنهنا لم يكن الا ثمان عدد ولم يكن فردا ايضا

لزومية فان انهار العام استلزم زوال الخاص

تفكر لعكس النقيض الى تلك الصغرى ومنه لتبين ضعف

مذهبه والحق في الجواب منع كذب التخييل على تجويزها

بين المتنافيين ولعل بالبحث في المتوطات والا

مركب من مقدمات شرعية ووضعها ولا بد من كونها

موجبة لزومية او عادية ومن كلية الشرطية او لا

ففي المقصد مع ومع المقدم ومع الثاني لان وجود الملزوم

مستلزم بوجود اللازم ولا عكس لجواز اعمية اللازم ورفع

الثاني رفع المقدم فان انفار اللازم ملزوم لا انفار ^{الملزوم}

ولا على

ولا يخلو منها شك وقيل هو يضر وهو منع استلزام الرفع

الرفع لجواز استتالة انتفاء اللزوم فاذا وقع لم ين

اللزوم معه فلا يلزم انتفاء الملزوم حقيقة امتناع الانفكاك

في جميع الاوقات قوت الانفكاك وهو وقت

عدم تيقار اللزوم داخل في الجميع فهذا المنع يرجع

منع الزرع وقد تضمن وجوده في المنفعة الممنوعة

الوضع الممنوع كما تضمن في الزرع الوضع كما تضمنت الحقيقة المحققة

في التباين الرابع والقياس المركب - موصول التباين ^{مفهومها}

أقبحه ومنه الظاهر وهو الحقيقة قيد تباين ^{بالطالع}

تباين وموضوعه في التباين ما تضمنه والاستدراج ^{بشأن}

فيسلم من حكم الاكثر على الكل كما تقول كل حيوان يتحرك فله

الاشغال عند المضغ للرجل واللسان والفرج والبقول وغير ذلك مما

سمناه كذلك وهو انما يفيد الظن بكونه خلف كما قيل في الساج

والله اعلم او قال الحزم كما ذهب اليه السيد واسبغ واما الاقا

والله اعلم او قال نعم يجب او قال لا بل للظن بالعلم

والاعطب ولذلك بقي الحكم في غير المتساح كذا لك. وهنا

شك وهو انه اذا فرض بيت ثلثة اثنان مسلمان

وواحد كافر لكن لم ياعلم انهم فكل من تراه فهو مطعون

انا سلام نبار على قاعدة الاغلبية وكلما تيقنت بسلام

اثنين منهم على اليقين تيقنت بكفر التامى نبار على اثنى عشر

والنبي

والظن بالملزوم يستلزم الظن باللازم فيلزم ان يكون

كل واحد منطون الكفر وذلك مناف لما ثبت اولاً وحده

ان الملزوم اذا كان امرين فلا بد ان يستلزم ^{الظن} ظنه

باللازم ان يظن بان كليهما متحقق معاً لان ^{واحد} الظن ^{واحد} بكل واحد

بافتراده والثاني لا يستلزم الاول والمتحقق فبما نحن فيه

هو الثاني فلا محذور ففكر اقول بره وعلب به ان وجوده كذا

لازم لوجود الاثنين فالاول متحقق كالثاني فان قلب المتحقق

من الثالث ما بين اعماده انتم ببيان ملاحظة واحد واحد

والمستلزم هو ملاحظة الاحاد معا قلت ملزوم اليقين بالثالث

مطلقا وكما اليقين ملزوم الا ان يفهم لاتفاوت في صورته

لقد هم القين نعدم الموجب للامتناع بل انما التفاوت

بالاعتبار واما ما نحن فيه فخالفت ذلك فاعلم

التمثيل استدلال بخبري على خبري لامر مشترك ^{الفقهاء}

تسوية فيا سا والا اول اصلا والنا فرعا والمشارك ^{ثبات} عليه لا

العلية طرفا والحمدة الدوران وبغير عنه بالظن ^{الما}

وهو الاقتران وجود الاوصاف الدورية ان آية كون الله عز وجل

للدوام والترديد وبسبب التفسير والتقسيم وهو منتج الاوصاف

وابطال بعضها لتعين الثاني وهو يفيد الظن والقفل في

اصول الفقه الصاعا الجنس الاول البرهان وهو القياس ^{التي}

المقدما ^{نعم} عقلية او نقلية فان النقل قد يفيد القطع

النقل

النقل انصرف ليس كالك والتفصيل هو الاعتقاد الحازم ^{بق}

الثالث واصولها الاوليات وهي ما يحرم العقل فيما ^{يجوز}

تصور الطرفين ^{به} يدبها ونظرا وسعوات حلال وخارجة

التي هي لعالم العلم منها والنظريات ^{سطة} وهي ما تنقذ الى

لا تعيب عن الذهن ويسمى قضايا قوايا ^{هات} ^{بالمنا} ^{بالمنا} معنا

أما بحس الظاهر وهي الحسات أو بحس باطن وهي الوحدة البتة

ومنها الوهميات في المحسوسات وما كده بنفوسنا

لابالائسا والحق ان الحس لا يفيد الاحكام زينا والمنكرو

لا فادته صبحكم عي والحدسات وهي شئوخ المساء

المرتبة دفعه ولا يجب المشاهدة فضلا عن تكرارها كما قيل

فان المطالب

فإن المطالب العقلية قد يكون حدسية والبرهانات ولا

من تكرر فعله حتى يحصل لزوم وقد نازع بعضهم في كونه

من اليقينات كالجمديات والمتواترات وهو

سجل العقل نواطوهم ويقين الله ليس بشرط بل الطاء

سجل يقين نعم يجب الانتهاء الى الحسن ومساواة الطاء

الوسط ويذه ثلاث لا ينقص حجة على انفسه الا بعد الشك

وحضر المقام بعضهم في البدييات والمجاهدات وله

ما ثم الا وسط المكان علة الحكم في الواقع فالله بان لمي والا

سوار كان معلولا وبسمي وليا اولالا لا يستدلال بوجو

المسلول على ان له علة كقولنا كل جسم مؤلف وكل

مؤلف فله مؤلف لمؤلف هو الخلق فالمعبر في البرهان العلمانية

الاوسط لشوت الاكبر للاصغر لشوت في نفسه ويطالبون

بين وبينناك وهو ان الشيخ فوسب الى ان العلم ^{اليقين}

بما له سبب لا يحصل الا من جهة السبب وما ليس له سبب

ان يكون بنيا بنفسه او ما بوسع عن بيانه بوجه ^{نفس}

الثالث الخطامه وهو المولف من الميولات الماخوذ.

فمن بحسب النظم فيه كالاولياء والحكماء ومن عد الماخوذات

من الانبياء عليهم السلام منها فقد غلط او من المنطومات

التي يحكم بها بسبب الرحمان ويدخل فيها الحركات و

الحديات والمتواترات الغيرة الواصلة خذ الجرحم والهمض

بفصل

يُحْصِلُ أَحْكَامَهُ نَافِعَةً أَوْ مُضَارَّةً فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ لِمَا يَفْعَلُهُ ^{النَّفْسُ}

وَالْوَعْدُ الرَّابِعُ الشَّعْوُ وَهُوَ الْمَوَاضَعُ مِنَ الْمُحِيلَاتِ وَهُوَ مُضَارٌّ

يَحِيلُ بِهَا فَيُضَارُّ النَّفْسُ قِيْضًا وَبَطْطَانًا لِمَا اطْوَع ^{النَّفْسُ} لِلْحُلُولِ مِنْ

سِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ طَهِيَّتِ أَوْ أَشَدِّ صَوَرَتِ

طَبِيبٌ وَالْعَرَضُ انْفِعَالُ النَّفْسِ بِالْتَرْغِيبِ أَوْ التَّرْهِيْبِ وَهُوَ ^{كَانَتْ لَهُ}

الخامس النقطه وهو المؤلف من الوهميات نحو كل موجود

مشارك اليه والنفس مسجوره للوهم فالوهميات ربما لم يعمرها

من الاوليات ولولا دفع العقل حكم الوهم في الابدان

وايمان من المبهمات بالصادقه صورة ومعنى كاحد الخارجيات

مكان الذهنيات وبالعكس والعرض منه تغلبت الجسم والمنطقه

اعلم فانما الفاسد صورة ومادة والمعالطه ان غايل الحكم

فسوفطائى وان غايل الهدى فتساعى يدا والولف من

الراج والمرجوح فتم برعاتمه اجمار العلوم هى المسائل والمباني

من الوسائل

نمت عام

سنة 3

